صفة يرجح بها احد طرفي الممكن **وان شئت** فقل هو القاصد لوقوع احد طرفي
الممكن وبهذا الدليل على انه تعالى مريد للكائنات على ما يقتضيه النظر الذي اشرنا اليه في العقيدة ان
فعل الله جل وعلا خصص الحادث باحد الوجهين الجائزين عليه وكل من كان كذلك
فهو مريد فينتج ان الله جل وعلا مريد **انظر** الصغرى مع اتضاحه اذ لا يخفى انه لما كان وجود
الممكنات وعدمها بالنسبة اليها سواء لا يجب احدهما ولا يستحيل بل هما جائزان
على السواء ثم ان الله جل وعلا اوجد هذا الممكن فبالضرورة انه تعالى هو الذي خصصه باحد
الوجهين الجائزين عليه وهو الوجود ولم يبقه على العدم الاخر الجائز وهو العدم وكذا
اوجده على مقدار مخصوص في ذاته مخصص ايضا بذلك بدلا عن العدم الاخر الجائز وهو
ان يكون اكبر من ذلك المقدار او اصغر وكذا خصصه بالوجود في ساعة كذا من يوم
كذا في شهر كذا في سنة كذا بدلا عن الوجود المتقدم عن ذلك او المتأخر وكذا فيما
يتعلق بذلك من الالوان ونحوها من الاعراض خصصه بنوع من ذلك بدلا عن غيره الى مقابله **واما**
بيان الكبرى فلان ترجيح وقوع احد الطرفين المستويين بغير مرجح محال ويستحيل ان
يكون المرجح نفس الممكن لانه يلزم عليه ان يكون مساويا لذاته راجحا لذاته وايضا فلو
كان ترجح له من ذاته الوجود كان واجب الوجود لذاته فيلزم قدمه وان ترجح له من ذاته
العدم وجب استمرار عدمه فلا يوجد ابدا لان المرجح الذاتي يستحيل عدمه وكذا القسمان
باطلان فتعين ان يكون المرجح خارجا عنه من جهة فاعله والقسم يقتضي ان لا مرجح لا
ختصاص الممكن باحد الجائزات عليه بدلا عن مقابله الا الارادة وهي قصد الفاعل
الى فعل ذلك الجائز دون غيره **فان قلت** لعل المرجح لوقوع احد
الطرفين صفة القدرة **فالجواب** ان القدرة نسبتها الى جميع الممكنات نسبة وا
حدة فما بالها تعلقت بايجاد هذا الممكن على الخصوص بدلا عن مقابله وفي هذا الز
مان المخصوص بدلا عن المتقدم والمتأخر والازمان كلها بالنسبة الى القدرة القديمة سواء
فلا بد اذن من ترجيح الفاعل هذا الزمان للفعل وحينئذ يوجد بقدرته الفعل فيه وكذا
لا بد ان يرجح الوجود بدلا عن العدم ثم تتعلق به القدرة وقس على ذلك كل ممكن ولهذا
يقولون القدرة عبارة عن الصفة المؤثرة على وفق الارادة **فان قلت** لعل المر
جح تعلق العلم بوقوع ذلك الممكن في الزمن المخصوص على الصفة المخصوصة لان وقوع
الممكن على خلاف علم الله مستحيل **قلنا** التخصيص للممكن بالزمن المخصوص
والصفة المخصوصة تأثير فيه بايقاع بعض الجائزات عليه فلا يتعلق بهما الا الصفة

المؤثرة والعلم ليس من الصفات المؤثرة بدليل تعلقه بالواجب والمستحيل فلم يبق الا القد
رة والارادة وقد بطل بما سبق تعلق القدرة بالتخصيص فتعين ان المتعلق بذلك الارا
دة وهو المطلوب **فان قلت** لقائل ان يقول ان المرجح لوقوع احد الجائزين اشتما
له على المصلحة المعلومة للفاعل تعالى **قلنا** هذه مقالة اعتزالية اعني مرا
عاة المصلحة وسيأتي برهان عدم وجوب مراعاة الصلاح والاصلح في حقه تعالى واذا
بطل مراعاة المصلحة حتما لم تصلح لترجيح الفعل بها **فان قلت** ما ذكرتموه من
ان تخصيص احد طرفي الممكن بالوقوع في حق المختار لا يكون الا بصفة الارادة ينتقض
عليكم بالمختار منا فانا نريد فنوقع افعالا في زمن مخصوص وعلى صفة مخصوصة وهو قد
يقال عنها لا شعور له بها فضلا ان يقصد اليها ويريدها **فالجواب** ان كلامنا انما
هو في المختار الموجد للفعل والمختار منا لا يوجد فعلا اصلا لا في حق نفسه ولا في حق
غيره وانما الموجد للذوات الحادثة وجميع افعالها هو مولانا الله جل وعلا وسيأ
تي برهان ذلك في فصل خلق الاعمال فالفعل انما يستدل باختصاصه بما اختص به من
الجائزات على ان فاعله الموجد له وهو الله جل وعلا مريد لا على ان فاعله اي الذي قام
به الفعل اوجده الله تعالى فيه وهو الفاعل منا مريد لانه لا يوجد شيئا من افعاله
بل الله جل وعلا يوجدها فينا الا انه تارة يوجدها سبحانه ويوجد معها صفة تسمى
قدرة مقارنة لها تسمى ذلك الفعل لنا ولا تأثير لهذه القدرة في الفعل اصلا بل هي مثله
فعل لله جل وعلا خلق مقارنة له وفي هذه الحالة التي يخلق الله مع الفعل قدرة
تقارنه يسمى العبد في الاصطلاح مختارا ومكتسبا وما علا والا يسمى مضطرا
ومجبورا ثم قد يخلق الله سبحانه مع هذا الفعل ومع القدرة والمقدور علما للعبد
وارادة لما خلق فيه وتارة لا يخلق ذلك كما انه سبحانه مع اجراء الفعل قد يخلق
دون القدرة قد يخلق للعبد شعورا بذلك وقد لا **وبالجملة** فالذوات كالظر
وف للافعال المخلوقة فيها يخلق الله تعالى منها ما شاء وكيف شاء والظرف والمظر
وف فعل لله تعالى لا تأثير لبعض في بعض فتبارك من لا شريك له في ملكه ولا من يعينه
سواه ولا يسأل عما يفعل جل وعلا **قوله** والا لما اختصت الى اخره نظم
الدليل على هذه المسألة منتظم جدا وذلك ان يقال لو لم يكن فاعل ذاتك مريدا لما اختصت
بوجود الماهية **وبيان الملازمة** انك عرفت فيما سبق انه لا سبب لا
ختصاص الممكن ببعض ما جاز عليه الا ارادة فاعله فاذا فرض ان الفاعل غير مريد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)